

Distr.: General
8 February 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الصيغة النهائية لتقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة
رئاسة مالي للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) شيخنا كيتا
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية/الفرنسية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة مالي للمجلس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تواصل أعمال العنف وتفاقم حالة التوتر الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكرر أعضاء المجلس نداءهم إلى الأطراف بإجراء حوار وإحلال الهدوء.

وأعرب أعضاء المجلس عن انشغالهم إزاء خطورة الحالة الاقتصادية وحثوا المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعا أعضاء المجلس سلطات البلد إلى مواصلة الإصلاحات المضطلع بها، لا سيما فيما يتعلق باستئناف الحوار السياسي، وتحسين المالية العامة وإعادة هيكلة القوات المسلحة. ورحبوا بعقد اجتماع الجهات المانحة بباريس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وشجعوا تلك الجهات على الوفاء في أسرع وقت ممكن بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في الاجتماع المعقود في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لجهود ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المقابلة التي عقدها في ٥ كانون الأول/ديسمبر مع مارتن زيغيلي، رئيس وزراء وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال ذلك الاجتماع، أبلغ رئيس الوزراء رئيس المجلس بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة اللذين عقدهما تجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد

خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وضعت مالي لفترتها الرئاسية الثانية لمجلس الأمن هدفا ذا أولوية هو إعادة إدراج المسائل المتصلة بأفريقيا في جدول أعمال المجلس، في وقت تهيمن فيه مكافحة الإرهاب الدولي والحالة في أفغانستان على الأحداث الدولية. كما واصلت مالي أثناء رئاستها، تمشيا مع الهدف المتمثل في تعزيز الشفافية في أساليب عمل المجلس، الممارسة الجديدة المتمثلة في تحديد قائمة المتكلمين في الجلسات العامة للمجلس عن طريق الاقتراع.

وقد عكس برنامج عمل مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر هذا الهدف إلى حد كبير.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم كيران برينديرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر القمة لتجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا اللذين عقدا مؤخرا في الخرطوم وليبرفيل على التوالي (في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١).

الانتقالية على الإسراع بإنشاء وحدة حماية بوروندي خاصة. وأخيراً، أشار أعضاء المجلس إلى الدور الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي فيما يتعلق ببوروندي، ولا سيما دعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه في مؤتمر الجهات المانحة للذين عقدا تباعاً في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وفي نهاية الجلسة، أذن لرئيس المجلس بالإدلاء ببيان للصحافة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء المجلس مشاورات نظروا خلالها في إضافة تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/1072). وعرض رئيس فريق الخبراء، السفير محمود قاسم، التوصيات الرئيسية الواردة في الإضافة، بما فيها التوصيات المتعلقة بإعلان وقف اختياري لاستيراد سلع ثمينة معينة (الكولتان، والماس، والذهب، والأخشاب) من مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية الخاضعة لسيطرة القوات الأجنبية أو جماعات المتمردين.

ورحب أعضاء المجلس بتقرير فريق الخبراء، الذي أكد، على غرار التقرير النهائي، الصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتواصل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووافقوا من حيث المبدأ على تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، وقرروا إجراء مناقشات مفتوحة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن الإضافة، وذلك لتمكين الدول المشار إليها على وجه الخصوص من الإعراب عن وجهات نظرها بشأن الموضوع.

الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا. وشجع السيد زيجيلي المجلس على التدخل لدى أوساط المؤسسات المالية الدولية من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة هيكلة جيش أفريقيا الوسطى.

وفي نهاية الجلسة، أذن لرئيس مجلس الأمن بالإدلاء ببيان للصحافة.

بوروندي

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن الحالة في بوروندي. وخلال تلك المشاورات، عرض وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، التقرير المؤقت للأمين العام بشأن الحالة في بوروندي (S/2001/1076)، الذي تضمن توصيات من بينها تعزيز مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وشرح وكيل الأمين العام الأسباب التي تجعل من تعزيز المكتب أمراً ضرورياً.

وأيد أعضاء المجلس تلك التوصية، معربين عن اعتقادهم بأنها تهدف إلى تنفيذ اتفاق أروشا للسلام.

وقدم وكيل الأمين العام أيضاً معلومات مستكملة عن الحالة السياسية والعسكرية والأمنية في بوروندي، أعرب أعضاء المجلس في أعقابها عن إدانتهم للهجمات غير المبررة التي نفذتها جماعات مسلحة منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهو تاريخ إنشاء الحكومة الانتقالية البوروندية. ودعوا تلك الجماعات إلى وضع حد لأعمال القتال والشروع دون قيد أو شرط في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء المجلس بالمهمة المسندة إلى عمر بونغو رئيس غابون، وجاكوب زوما نائب رئيس جنوب أفريقيا، لتيسير المفاوضات بين الجماعات المسلحة والحكومة. وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها وحدة الحماية التابعة لجنوب أفريقيا وحثوا الحكومة

المتحدة في الكونغو واللجنة العسكرية المشتركة. ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في أبوجا بهدف الإعداد للحوار بين الأطراف الكونغولية وشجعوا الحكومة، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما وحركة تحرير الكونغو على مواصلة جهودها لإحراز التقدم في الإعداد للحوار بين الأطراف الكونغولية.

وفي نهاية تلك المشاورات، أذن للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة.

سيراليون

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم السفير افتخار شودري (بنغلاديش)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون، إحاطة إعلامية للمجلس.

وذكر السفير شودري في الإحاطة التي قدمها أنه من المنتظر من حكومة سيراليون أن تقدم تقريراً ثانياً عن تنفيذ نظامها الخاص بشهادات المنشأ المتعلقة بالماس. ولاحظ، مع الاعتراف باستمرار الاتجار غير القانوني بالماس، أن هذا النظام سمح بكبح تدفق الماس الليبيري إلى سيراليون، وحث حكومة سيراليون على تعزيز قدراتها على مراقبة حقول الماس. كما أبلغ السفير شودري أعضاء المجلس بأنه استلم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ رسالة من الممثل الدائم لسيراليون يعرب فيها عن موافقة حكومته على تمديد حظر استيراد الماس الخام من سيراليون المفروض بموجب الفقرة ١ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لمدة ١٢ شهراً.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدفق الماس في الاتجاه المعاكس، أي من ليبيريا إلى سيراليون، في أعقاب اعتماد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة نظر خلالها في إضافة تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.4437).

وأعرب كل من وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا، ووزير خارجية زمبابوي، ونائب وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، والمبعوث الخاص لرئيس رواندا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن مواقف حكوماتهم من المسألة.

وفي أعقاب المناقشة المفتوحة، اعتمد المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر البيان الرئاسي S/PRST/2001/39، الذي مدد فيه، في جملة أمور، ولاية فريق الخبراء لمدة ستة أشهر يقوم الفريق في نهايتها بتقديم تقرير إلى المجلس، على أن يقوم بعد ذلك بتقديم تقرير مؤقت بعد ثلاثة أشهر.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد أعضاء المجلس مشاورات قدم إليهم خلالها جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إعلامية.

وأبلغ وكيل الأمين العام أعضاء المجلس بآخر التطورات المتعلقة بالحالة السياسية، ولا سيما الاستعدادات الجارية للشروع في الحوار بين الأطراف الكونغولية، والحالة العسكرية فيما يتعلق بتحركات القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تحركات القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعوا جميع الأطراف إلى الإحجام عن أي عمليات عسكرية في الجزء الشرقي من البلد، وشجعوها على التعاون مع بعثة الأمم

وقام أعضاء المجلس والوفود المشاركة في المناقشة للصحافة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن استعدادهم لتمديد الحظر على تصدير الماس من سيراليون.

ولهذا الغرض، اعتمد المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٨٥ (٢٠٠١).

وفي نهاية الجلسة، أذن للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن استعدادهم لتمديد الحظر على تصدير الماس من سيراليون.

ولهذا الغرض، اعتمد المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ القرار ١٣٨٥ (٢٠٠١).

غرب أفريقيا

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نظر مجلس الأمن خلال جلسة مفتوحة (انظر S/PV.4439) في تطورات الحالة في غرب أفريقيا، وذلك بعد مرور ثمانية أشهر على نشر تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات في أيار/مايو ٢٠٠١.

وخلال المناقشة المفتوحة، قدم إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. الذي تعلق بالتطورات الإيجابية التي شهدتها عملية السلام في سيراليون، وعقد منتدى المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وتعليق الانتخابات التشريعية في غينيا، وإيفاد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبعثة إلى غينيا - بيساو، وإجراء انتخابات ديمقراطية في غانا وغامبيا، والافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

غير أن الأمين العام المساعد لاحظ أن مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا تزال ملحوظة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، كما يدل على ذلك الافتقار إلى التمويل اللازم لبرنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في سيراليون، وتواصل القتال في ليبيريا، والتداول الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظاهرة الأطفال الجنود والاتجار بالأطفال، والفقر المدقع للسكان، وضعف الاقتصادات، وانعدام نظام للعدالة والمصالحة الوطنية.

ملاحظة: في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نظر مجلس الأمن خلال جلسة مفتوحة (انظر S/PV.4439) في تطورات الحالة في غرب أفريقيا، وذلك بعد مرور ثمانية أشهر على نشر تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات في أيار/مايو ٢٠٠١.

وخلال المناقشة المفتوحة، قدم إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. الذي تعلق بالتطورات الإيجابية التي شهدتها عملية السلام في سيراليون، وعقد منتدى المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وتعليق الانتخابات التشريعية في غينيا، وإيفاد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبعثة إلى غينيا - بيساو، وإجراء انتخابات ديمقراطية في غانا وغامبيا، والافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

غير أن الأمين العام المساعد لاحظ أن مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا تزال ملحوظة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، كما يدل على ذلك الافتقار إلى التمويل اللازم لبرنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في سيراليون، وتواصل القتال في ليبيريا، والتداول الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظاهرة الأطفال الجنود والاتجار بالأطفال، والفقر المدقع للسكان، وضعف الاقتصادات، وانعدام نظام للعدالة والمصالحة الوطنية.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي (S/PRST/2001/38) بشأن غرب أفريقيا: صوب نهج شامل ومتكامل إزاء إيجاد حلول دائمة للاحتياجات والمشاكل ذات الأولوية في غرب أفريقيا.

وخلال الجلسة التي عقدها المجلس التنفيذي لليونيسيف في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس مجلس الأمن أهمية تهيئة فرص لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين

وأعربوا عن أسفهم إزاء رفض يونيتا تنفيذ ذلك الصك وأكدوا أهمية نظام الجزاءات. وأكد أعضاء مجلس الأمن أيضا الدور الديناميكي للمجتمع المدني الأنغولي.

وبخصوص الحالة الإنسانية، اقترح عقد اجتماع لمجلس الأمن بشأن المسألة.

الشرق الأوسط

العراق

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

خلال المشاورات التي أجريت في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم هانز بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، تقريره الفصلي السابع المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1126).

وقال الرئيس التنفيذي لدى عرض تقريره، إنه في ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ينبغي للمجتمع الدولي مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على وجه الاستعجال.

وابتدأ الرئيس التنفيذي عرضه بالتأكيد على عدم تعاون العراق مع اللجنة. وشدد بوجه خاص على أن هذا التعاون هو السبيل الوحيد أمام العراق لإثبات احترامه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدل الإدلاء بادعاءات أو بيانات انفرادية.

وتطرق في تقريره للعمل الذي أنجزته هيئة المفوضين بشأن تحديد المهام الرئيسية المتصلة بمسائل نزع السلاح التي لم يبت فيها بعد، والتي ينبغي ألا تكون غير ضرورية أو مبالغ فيها.

وقال الرئيس التنفيذي إنه متحمس لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/

الأجهزة الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لها القدرة على التأثير في مجريات الأحداث في الميدان. وفي هذا الصدد، قد نسعى إلى إنشاء آليات مشتركة يكون هدفها ضمان التكامل بين إجراءات اليونسيف ومجلس الأمن وقراراتهما، وتعزيز تلك الإجراءات والقرارات لبعضها البعض، مع الاحترام الكامل لنطاق ولايتهما. وتقدم غرب أفريقيا مثالا ملموسا على فرص العمل المتاحة لنا الآن. ويمكننا أن نواصل كفالة أن يترتب على القرارات التي نتخذها أثر إيجابي على حياة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

أنغولا

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إعلامية مفتوحة بشأن الحالة في أنغولا (انظر S/PV.4444).

وقدم السيد إبراهيم غميري، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، تقريراً شفويًا خلال ذلك الاجتماع عن البعثة الموفدة إلى أنغولا.

وأعرب المستشار الخاص في تقريره عن الاعتقاد بأن الطريق يمكن أن يكون مفتوحا الآن للمضي قدما في عملية السلام في أنغولا وأن على الأمم المتحدة أن تسير أغوار هذا الطريق. وذكر أيضا أن الحكومة الأنغولية أعربت عن موافقتها على إقامة الكنيسة اتصالات مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من خلال الأمم المتحدة. وأخيرا، أشار إلى الحالة الإنسانية فقال إن هناك ٤,١ ملايين شخص مشرد من مجموع سكان أنغولا البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة.

وأعاد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على صلاحية بروتوكول لوساكا كأساس متين لعملية السلام في أنغولا.

وشدد المنسق، الذي أبدى استعداداه للالتقاء بالسلطات العراقية، على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لتغيير موقف العراق إزاء هذه المسألة الإنسانية المحضة.

وقال إنه لم تحصل أي تطورات فيما يتعلق بالمتلكات الكويتية؛ ولم تتم حتى الآن إعادة المحفوظات الوطنية للكويت إلى مكانها السليم.

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم لعمل المنسق الرفيع المستوى والجهود التي يبذلها لإعادة الكويتيين ورعايا الدول الثالثة إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء مصير الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين لا يزالون في عداد المفقودين، وعن أملهم في أن تستمر جميع الأطراف المعنية في اعتبار هذه المسألة ذات طابع إنساني محض.

وذكر أعضاء المجلس أيضا أنهم يشعرون بقلق عميق إزاء إصرار حكومة العراق على رفض التعاون مع اللجنة بإعادة الممتلكات الكويتية التي استولت عليها، ولا سيما المحفوظات الوطنية للكويت، ودعوا العراق إلى حل هذه المشكلة على وجه الاستعجال.

وفي نهاية المشاورات، أذن للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في كانون الأول/ديسمبر، واصل المجلس رصده الفعلي للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ضوء الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، طلب الممثل الدائم لمصر، ورئيس مجموعة الدول العربية، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن "عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر

نوفمبر ٢٠٠١. وإن اتفاق المجلس بالإجماع على ذلك القرار يثبت أن الوقوف على حالة البرامج العراقية المحظورة لا يمكن أن يتحقق إلا برجوع المفتشين.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالعمل التحضيري الهام الذي اضطلعت به اللجنة، التي ستكون مستعدة للشروع في العمل إذا حصلت على إذن من العراق.

وأكد أعضاء المجلس أهمية نشر المفتشين بالتعاون مع العراق.

ورحب أعضاء المجلس باعتماد القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، الذي ينبغي أن يمهّد السبيل لتقديم الإيضاحات اللازمة لتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بينما يعيد في الوقت نفسه تأكيد التزام المجلس بالتوصل إلى تسوية شاملة لمسألة العراق.

إعادة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية

خلال المشاورات التي أجريت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عرض السيد يولي فورونتسوف، منسق الشؤون الإنسانية الرفيع المستوى، التقرير السادس للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق.

وأشار المنسق لدى عرضه للتقرير إلى عدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة رعايا الكويت والبلدان الثالثة. ويعزى ذلك إلى رفض العراق التعاون مع اللجنة بتزويدها بالمعلومات التي في حوزته بخصوص ٦٠٥ أشخاص كانوا معتقلين في الكويت أثناء احتلالها.

آسيا - المحيط الهادئ

أفغانستان

في كانون الأول/ديسمبر، قدمت الأمانة العامة بانتظام (٥، و١٤، و١٩ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر) إحاطات إعلامية لمجلس الأمن بشأن مستجدات الحالة السياسية، والأمنية والإنسانية في أفغانستان، لا سيما التطورات المتعلقة بعملية التفاوض في بون وإنشاء المؤسسات الانتقالية المنبثقة عن اتفاق بون.

وفي ضوء التطورات الإيجابية للحالة في أفغانستان، اعتمد مجلس الأمن في ٦ كانون الأول/ديسمبر القرار ١٣٨٣ (٢٠٠١) الذي يؤيد الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أفغانستان المبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في بون.

وفي ضوء إنشاء سلطة مؤقتة في أفغانستان، اعتمد مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، الذي يأذن بنشر قوة دولية في أفغانستان لمدة ستة أشهر.

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

خلال المشاورات التي أحرقت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم نويل سينكلير، رئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، إحاطة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتجديد ولاية المكتب لمدة سنة واحدة، وأكدوا على أن نطاق ولايته سيتسع ليشمل جمع الأسلحة.

ورحبوا بتوقيع اتفاق أراوا وحثوا الأطراف على تنفيذه في أسرع وقت ممكن.

وفي نهاية هذه المشاورات، أذن للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة.

في الأوضاع البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها" (S/2001/1191).

وفي التاريخ نفسه، أحال ممثلا مصر وتونس في رسالة أخرى موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مشروع قرار لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأنه.

وفي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية مكثفة بشأن مشروع القرار المذكور، الذي طالب فيه المجلس، في جملة أمور، بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، وأهاب بالطرفين البدء في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق المنشأة في شرم الشيخ (تقرير ميتشل)، بشكل شامل وفوري؛ وشجع جميع الجهات المعنية على إنشاء آلية للرصد تساعد الطرفين في تنفيذ توصيات تقرير ميتشل وفي تهيئة أوضاع أفضل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدر النص، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس، بصفة مؤقتة بناء على طلب مقدمي مشروع القرار (S/2001/1199).

وفي اليوم نفسه، عقد مجلس الأمن، بناء على طلب مجموعة الدول العربية، اجتماعا طارئا (انظر S/PV.4438) نظر خلاله في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفي نهاية الاجتماع، طرح النص الوارد في الوثيقة S/2001/1199 للتصويت. وتمثلت نتيجة التصويت في تأييد ١٢ دولة ومعارضة دولة واحدة مع امتناع عضوين عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت بالرغف من جانب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

أوروبا

البوسنة والهرسك

أكد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، لدى عرضه التقرير المؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، أن ثمة تحديات جسام لا تزال الحاجة تدعو إلى التصدي لها، ومنها تعزيز دائرة الشرطة الحدودية، وفصل ضباط الشرطة ("سحب الإذن بممارسة صلاحيات الشرطة منهم") بسبب سلوكهم وقت الحرب، وتذليل الصعوبات التي تواجه النظام القضائي، وتزويد وحدات مكافحة الشغب بالمعدات اللازمة. وبغية مواجهة هذه التحديات، أعاد الأمين العام المساعد توجيه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم تبرعات.

ورحب أعضاء المجلس بالنتائج التي تم التوصل إليها بخصوص أنشطة مصلحة الشرطة الحدودية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص والمخدرات ومكافحة الإرهاب. وأعربوا عن أسفهم لأن النظام القضائي، الذي يتقدم بخطى بطيئة، لا يكمل حتى الآن جهود الشرطة بصورة فعالة. وأكدوا على أن ثقة الجمهور، ليس في الجهاز القضائي فحسب بل في دوائر الشرطة أيضا، عامل بالغ الأهمية في تأدية عملهما بفعالية.

وأعرب أعضاء المجلس عن اعتقادهم بأنه سيكون بمقدور البعثة، إذا استمرت على هذا المنوال، إنجاز مهامها الرئيسية قبل نهاية ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولاحظوا العملية الجارية لتسيط الوجود المدني في البوسنة تحت إشراف مؤتمر تنفيذ السلام، ولاحظوا أيضا بهذا الصدد مقترح الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة والهرسك، جاك بول كلاين، الداعي إلى "إعادة تقويم" الهيكل الحالي للوجود المدني في الميدان.

قبرص

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن، وفقا للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزء ألف، جلسة

خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وخلال هذه الجلسة، استمع المجلس وممثلو البلدان المساهمة بقوات إلى إحاطة إعلامية قدمها جواكيم هوتير، مدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، الذي قال إنه يرى أن الحالة في قبرص تتسم بالهدوء.

وخلال المشاورات التي أجريت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها ألفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالاجتماع المعقود في قبرص في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بين غلافكوس كليريدس ورؤوف دنكتاش، وهما تابعا رئيسا طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وشجعوهما على القيام بخطوات كبيرة في اجتماعهما المقبل المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء القيود التي تفرضها السلطات القبرصية التركية والقوات التركية على قوة الأمم المتحدة.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الثابت والراسخ للأمين العام ومستشاره الخاص ولجهودهما الدؤوبة في إطار إنشاء اتحاد يتكون من منطقتين وطائفتين في قبرص.

وفي نهاية المشاورات، أذن للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٨٤ (٢٠٠١) الذي ينص على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر،

تعيينه لقضاة في دائرة الاستئناف التابعة لتلك المحكمة؛

- يمكن للمجلس، بصفته سلطة تشريعية، أن ينظر في تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين لإدراج نص يكون مماثلاً للفقرة ٢ من المادة ٣ في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وبخصوص الشكل الذي قد يتخذه رد المجلس، أكد المستشار القانوني، مع الإعراب عن تحيذه لإصدار قرار بتعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين، أن أهم عامل في هذه الحالة بالذات هو توضيح نوايا السلطة التشريعية.

واتفق أعضاء المجلس على إحالة المسألة إلى الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

* * *

اختتام الأعمال

عقد مجلس الأمن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر جلسة عامة لاختتام أعماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (انظر S/PV.4445).

ومكنت هذه الجلسة الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين ستنتهي مدة عضويتهم (أوكرانيا، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، ومالي) من تقييم مشاركتهم في أعمال المجلس خلال العامين الماضيين. وهكذا، تم التطرق إلى المسائل المتعلقة بشفافية العلاقات بين المجلس وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك شفافية العلاقات بين أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين، ومناقشة تلك المسائل. وطُرحت للمناقشة أيضاً خلال هذه الجلسة مواضيع أخرى لا تقل أهمية، مثل توحي الإنصاف في معالجة الصراعات في العالم وإصلاح مجلس الأمن.

وحدث الجانب القبرصي التركي والقوات التركية على رفع القيود التي فرضت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على عمليات قوة الأمم المتحدة في قبرص.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

خلال المشاورات التي أجريت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم هانز كوريل المستشار القانوني إحاطة إعلامية بشأن التأويل الذي ينبغي أن تخضع له أحكام معينة من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وذلك إلحاقاً بالرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة من القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى رئيس مجلس الأمن، بشأن تعيين القاضي باتريك روبنسون من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، الذي يحمل جنسية مزدوجة (جامايكا وسانت كيتس ونيفيس)، في دائرة الاستئناف التابعة لتلك المحكمة.

وأشار المستشار القانوني إلى مسألة جنسية القضاة في الأجهزة القضائية الدولية الأخرى، لا سيما محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، حيث يسود عند تحديد بلد الجنسية مبدأ مكان الممارسة المعتادة للحقوق المدنية والسياسية. ثم عرض الخيارات المتاحة أمام المجلس للرد على رسالة الرئيس جوردا والشكل الذي قد يتخذه هذا الرد (رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى القاضي جوردا، أو بيان يدلي به رئيس المجلس، أو قرار يصدر عن المجلس)، وهي:

- يمكن لمجلس الأمن أن يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية؛
- يمكن للمجلس أن يوجه انتباه القاضي جوردا إلى أن عدم تضمن النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لنص مماثل للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أمر مقصود، وسيكون على رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يضع ذلك في الاعتبار لدى